مجلة القانون، المجتمع والسلطة 0266-2253 (ISSN)
المجلد (14) العدد (1) مارس 2025؛ ص-ص 261 - 279 2600 -6219 (EISSN)

الحوكمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للألفية: قراءة في الأبعاد والمؤشرات

Governance to achieve the Millennium Sustainable Development Goals: A reading of dimensions and indicators

فتحي معيفي*
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- الجزائر

تاريخ الاستلام 2024-10-01 تاريخ القبول 2025-02-12 تاريخ النشر 2025-03-01

الملخص:

تسعى هذه الورقة إلى مناقشة مدى تأثير ترتيبات الحوكمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، والتي وافقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمتضمنة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فبالرغم من عدم وضوح أنماط وجوانب الحكم التي تعتبر مهمة بالنسبة لأي من الأهداف السبعة عشر، إلا أنه تم الاعتماد على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية من أجل معرفة تأثير الجوانب المختلفة للحوكمة، وهي المشاركة، واتساق السياسات، والانعكاسية، والتكيف، والمؤسسات الديمقراطية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. حيث تهدف الورقة إلى مناقشة كيفية عمل المؤسسات الديمقراطية والمشاركة، فضلاً عن القوة الاقتصادية، والتعليم، والموقع الجغرافي، على تفسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة؛ التنمية المستدامة؛ المشاركة؛ السياسات؛ المؤسسات الديمقراطية.

Abstract:

This paper seeks to discuss the extent to which effective governance arrangements affect the achievement of the 17 Sustainable Development Goals (SDGs), which were agreed upon by the United Nations Member States and included in the 2030 Agenda for Sustainable Development. Although it is not clear which governance patterns and aspects are important for any of the 17 goals, global SDG indicators

* المؤلف المُراسل.

© فتحي معيفي - المشاع الإبداعي - النسب - غير تجاري - عدم اشتقاق - 4.0 دولي(CC BY-NC-ND 4.0)

were used to understand the impact of different aspects of governance, namely participation, policy coherence, reflexivity, adaptability, and democratic institutions, on the achievement of the SDGs. The paper aims to discuss how democratic institutions and participation, as well as economic strength, education, and geographic location, explain the achievement of the SDGs.

Keywords: *Governance; Sustainable Development, Participation, Policies, Democratic Institutions.*

مقدمة:

في سبتمبر 2015، وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال 17 هدفًا للتنمية المستدامة (SDGs) وغاياتها الـ169 ومؤشّراتها الـ231، وتهدف هذه الخطة إلى تحديد اتجاه السياسات العالمية والوطنية المعنية بالتنمية، وإلى تقديم خيارات وفرص جديدة لسدّ الفجوة بين حقوق الإنسان والتنمية، كما أنّها تشكّل إطارًا عامًا يوجّه العمل الإنمائي العالمي والوطني، حيث توضح الأجندة الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وما يجعل أهداف التنمية المستدامة مميزة هو القبول الواسع والالتزام من طرف المجتمع الدولي، والتعريف الشامل للتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة التي يمكن قياسها من خلال 231 مؤشرًا، وفهم أن أهداف الاستدامة هذه عالمية ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة، كما يمكن فهم ظهور الأهداف في سياق الاستجابة للمشاكل العالمية الناشئة في أعقاب عمليات العولمة وزيادة الترابط العالمي.

أثار تمرير أهداف التنمية المستدامة اهتمامًا أكاديميًا هائلاً، حيث ينظر الكثيرون إلى الترابط وأوجه التضافر والمقايضات بين الأهداف أو مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وقياس أهداف التنمية المستدامة على نطاق أوسع، وتم تناول دور الحوكمة في أهداف التنمية المستدامة بشكل أساسي من وجهة نظر مفاهيمية أو معيارية، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن جميع الدول مدعوة إلى دمج الأهداف في خططها الوطنية للاستدامة والتنمية. ومع ذلك، فإن تنفيذ خطة عام 2030 يطرح تحديات أمام مختلف الجهات الفاعلة على

المجلد (14)؛ العدد (1)؛ مارس 2025؛ ص-ص 261 - 279

مستويات مختلفة، فالأبحاث تشير إلى أن تعقيد وترابط أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر يتطلب صنع سياسة متكاملة وشاملة ومتماسكة، حيث يشارك في صنع القرار والتنفيذ والرصد جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص وكذلك المجتمع المدني، وتضيف مسائل التناقض وعدم اليقين تعقيدا على الأمر، كما تحتاج الحوكمة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز بيئة مواتية للعمل الجماعي، وضمان مساءلة الجهات الفاعلة المعنية والتعامل مع المقايضات المعقدة الناشئة بين الأهداف، وفي هذا السياق، تمت الإشارة إلى الحوكمة على أنها "الركيزة الرابعة للتنمية المستدامة".

وبالتالي تسعى هذه الورقة إلى المساهمة في النقاش حول تصور وفعالية الحوكمة من أجل التنمية المستدامة، لا سيما في سياق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، فبالمقارنة مع سابقاتها، الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، فإن أهداف التنمية المستدامة أوسع نطاقا بكثير، فهي تؤكد على الحاجة إلى تغيير السياسات التحويلية ليس فقط في البلدان النامية، ولكنها تعترف بدور ومسؤوليات البلدان الصناعية في النهوض بالتنمية المستدامة العالمية.

مفهوم الحوكمة:

على الرغم من سنوات من النقاش الأكاديمي، لا يزال مفهوم الحوكمة مفهومًا مختلفا عليه، وبدون تعريف متفق عليه عالميًا، فالسمة المشتركة عبر التعريفات المختلفة للحوكمة هي التمييز بين الحكومة والحكم، ورفض وجهة نظر الدولة ككيان موحد والحكومة كجهة فاعلة أساسية وموحدة مسؤولة عن صنع السياسات وتنفيذها، ويمكن بالأحرى فهم الحوكمة على أنها مكون مركزي للحكم[1].

وتعتبر الحوكمة، الحكم الراشد، أو الحكامة من المواضيع التي لازالت النقاشات مفتوحة بشأنها، وفي بداياتها بالنسبة للدول النامية، حيث لا يزال هناك الكثير من الضبابية والغموض والالتباس الذي يلف هذا المفهوم، سواء من حيث ميلاده وكذا مكان ظهوره، ورغم

[1] - Mark Bevir, "Governance as Theory, Practice, and Dilemma". In: Bevir, M. (Ed.), The SAGE Handbook of Governance. (London: Sage Publications, Ltd), 2011, pp 1-16.

اختلاف تلك الصيغ إلا أنها تشترك في جملة خصائص معينة مثل: المساءلة، المحاسبة، التمكين...إلخ.

فكلمة "Governance" هي كلمة فرنسية قديمة استخدمت في القرن الثالث عشر كمرادف للحكومة، وظهر هذا المصطلح في القرن الثاني عشر بفرنسا بمعنى تقني ليعبر عن تسيير مقاطعة خاضعة لسلطة ضابط كان يحكم باسم الملك، حيث يتكفل بمهام قضائية وعسكرية ومالية مختلفة، في نفس الوقت الذي تعرض فيه المؤرخون البريطانيون للمصطلح لتوصيف تنظيم السلطة[1]، وبرز هذا المفهوم في بعض الكتابات والأفكار ليعبر عن كيفية إدارة الحكومة للشأن العام[2].

أما فيما يخص تعريف الحوكمة فالكثير من المفكرين اعتبروا أن مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي اتفق على أنها "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"، وهو الاتجاه الذي سار في فلكه فكر البنك الدولي ومختلف المنظمات الدولية، إذ يعرفها البنك الدولي بأنها: "الهياكل والوظائف والعمليات والتقاليد المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة"[3].

كما تم تعريف الحوكمة بكونها تتعلق بالقرارات الموجهة للمجتمع ومؤسساته المختلفة[4]، ويقترب هذا التعريف من تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الذي يرى بأن الحوكمة هي التقاليد والأعراف والمؤسسات التي تمارس من قبل أي سلطة في الدولة، وهذا يأخذ في عين الاعتبار ماذا تتبع الحكومات، وماذا تراقب، وكذلك قدرة الدولة في التأثير

[1] - Philippe Moreau Defarges, La gouvernance. 3 eme ED, (Paris: Press de France(PUF), novembre 2006), p. 5.

[2]- رياض بوريش، "الحكم الراشد والدول النامية- مقاربة نظرية". مجلة دراسات استراتيجية، العدد 15، (الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، جوان 2011) ، ص 15.

[3]- البنك الدولي، "الحوكمة والتنمية". (واشنطن، 1992).

[4] - Philip Haid and Others, Re-Focusing the lens: assessing the challenge of youth involvement in public policy. (Canada: the institution on governance, 1999), p. 1.

المجلد (14)؛ العدد (1)؛ مارس 2025؛ ص-ص 261 - 279

وصياغة وتنفيذ سياسات ثابتة وسليمة، مع احترام احتياجات المواطنين والدولة، وموقع المؤسسات التي تحكم بينها التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية[1].

ويمكن القول أن مفهوم الحوكمة يرتكز على ثلاثة أسس رئيسية تتمثل في[2]:

- الأساس الأول يتعلق بوجود أزمة في طريقة الحكم، فقدان مركزية هيأة الدولة، وضعف الفعالية والنجاعة في الفعل أو العمل العمومي.

- الأساس الثاني يُظهر أن هذه الأزمة تعكس فشل أو ضعف الأشكال التقليدية في العمل العمومي.

- الأساس الثالث يتعلق بظهور شكل جديد للحكم أكثر مواءمة للمعطيات الحالية.

ووفقًا لنهج الحوكمة الجديدة، تتضمن الحوكمة تعددية أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، والممارسات الهجينة (الأنظمة الإدارية واستراتيجيات شبه السوق) وتعتبر متعددة الاختصاصات، أي تشمل مؤسسات وقطاعات ومستويات حكومية مختلفة[3]، وبالتالي، فإننا نفهم الحوكمة كمفهوم متعدد الأبعاد يشمل مختلف الجهات الفاعلة والعمليات والهياكل والمؤسسات المشاركة في صنع القرار السياسي والتنفيذ[4].

مقاربة معرفية لمفهوم التنمية المستدامة:

لقد حاز موضوع التنمية المستدامة خلال السنوات الماضية اهتماما عالميا كبيرا، فعقدت من أجله القمم والمنتديات الدولية، ولم تعد التنمية المستدامة ترفا فكريا بل أصبحت مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة في توزيع عائدات التنمية الاقتصادية، ومختلف

[1] - United Nations Development Programme, Governance for sustainable Human Development. (New York: AUNDP Policy Document, 1997), p. 3.

[2] - مراد علة، محمد مصطفى سالت، "الحوكمة والتنمية البشرية...مواءمة وتواصل". ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 16- 17 ديسمبر 2008، ص 2.

[3] - Mark Bevir, Op, Cit.

[4] - Peter P. J. Driessen et al, "Towards a conceptual framework for the study of shifts in modes of environmental governance - experiences from The Netherlands". Environmental Policy and Governance, Vol 22, Issue 3,(2012), p.p. 143-160.

الثروات بين الأجيال الحالية وأجيال المستقبل، وبالتالي فقد أصبحت التنمية المستدامة أحد أهم الوسائل المعتمدة لمجابهة التحديات التي تواجه مختلف فئات المجتمع، خاصة تلك الفئات التي تعاني أوضاعا مزرية على رأسها الفقر، الذي يتطلب مجهودات ضخمة وخاصة للحد من الآثار الناجمة عنه.

واختلف الباحثون في ترجمة المصطلح الإنجليزي Sustainable Development إلى اللغة العربية، فمنهم من ترجمها إلى التنمية المستديمة، ومنهم من ترجمها إلى التنمية المستدامة، فعلى الرغم من أن التنمية المستديمة هي تلك التنمية التي يُديم استمراريتها السكان أو الناس، أما التنمية المستدامة فتلك التي تستمر وتتواصل بتلقائية ودون تكلف، إلا أن العديد من الباحثين العرب يستخدمون في أبحاثهم ودراساتهم المصطلحين بشكل مترادف[1].

وتعتبر "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة، وذلك في تقريرها الصادر سنة 1987 والذي حمل عنوان "مستقبلنا المشترك"، حيث عرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"[2]، . ويتضح من هذا التعريف أن البعد الأساسي للتنمية المستدامة هو الرؤية المستقبلية القائمة على ضمان حقوق الأجيال اللاحقة من خلال الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، فهي عملية تعتمد بالأساس على التنسيق بين كل من التطوير المؤسساتي وتوجيه الاستثمارات واستغلال الموارد بشكل يلبي متطلبات الحاضر وتطلعات المستقبل.

فالتنمية المستدامة تهدف إلى الاستغلال العقلاني للموارد بشكل لا يتجاوز المعدلات المعقولة وخاصة في حالة الموارد الناضبة، كما يجب أن يعتمد استغلال الموارد على استراتيجيات صديقة للبيئة، بحيث لا تنتج نفايات سامة أو بكميات تؤدي للتلوث البيئي الذي

[1] - محمد مصطفى، "تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد للتنمية المتواصلة: دراسة حالة لإقليم القاهرة الكبرى". ورقة مقدمة لورشة عمل تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط والتنمية المستدامة، القاهرة، 13/15-02-2001.

[2] - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، "مستقبلنا المشترك"، (نيويورك: الأمم المتحدة، 1987)، ص 83.

المجلد (14)؛ العدد (1)؛ مارس 2025؛ ص-ص 261 - 279

له أخطار كبيرة على حياة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، ذلك أن التنمية المستدامة تهدف لتحسين نوعية حياة البشر في الحاضر والمستقبل، وذلك مرهون بمدى جودة البيئة التي يعيشون فيها، وفي هذا الصدد فإن أحد أهم مخرجات مؤتمر لسكان والتنمية لعام 1994 هو توسيع مفهوم التنمية وإخراجه من المجال الاقتصادي الضيق إلى مفهوم أوسع يشمل نوعية الحياة سواء في الحاضر أو المستقبل[1].

وعلى الرغم من أن المختصين يُرجعون ظهور مفهوم التنمية المستدامة إلى المشكلات البيئية المتعددة والخطيرة، والتي شهدها العالم بسبب الإفراط في استهلاك الموارد خلال والسياسات التنموية غير المدروسة، إلا أن ذلك لا يعبر بشكل دقيق عن محتوى موضوع التنمية المستدامة، فالأوضاع البيئية لأي منطقة ليست فقط نتائج، ولا يمكن كذلك حال التعامل معها بأي بمعزل عن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فالتنمية المستدامة ومن خلال طرحها ومعالجتها للقضايا البيئية المثارة في مخلف أنحاء العالم كشفت عن خلل كبير في الاستراتيجيات والسياسات التنموية المطبقة في مختلف القطاعات الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية على حد سواء، حيث أن تلك السياسات أدت إلى الفقر واللامساواة، وهذا ما تؤكده "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" التابعة للأمم المتحدة في تقريرها حيث تقول: "إن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من البشر وتجعلهم أكثر عرضة للأذى، بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور البيئة"[2].

فالحديث عن الحد من التدهور البيئي ووقف استنزاف الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها من خلال الاستغلال العقلاني، يتطلب توفر معرفة تفصيلية بالبيئة الجغرافية للمنطقة المستهدفة بالتنمية، ذلك أن توفر تلك المعرفة هو الذي يجب أن يقرر خصائص الأبعاد الرئيسة الأربعة لعملية التنمية المتمثلة في: مكان التنمية، كم التنمية، نوع التنمية ومدة التنمية. وبالتالي فالقضية أساسا مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في مختلف مناطق العالم، وليست كما يراها الكثيرون لا تعدو أن تكون مجرد

[1] - Samah Musa, Book Reviews – population and Development, International Journal of Population Geography, vol.3, (1997), p.281

[2] - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مرجع سابق، ص 84.

مشكلات بيئية، والتي اصطلح على تسميتها في الأدب التنموي الحديث باسم ظروف التنمية Development Circumstances.[1]

وبغض النظر عن خصائص البيئة الجغرافية، فإن هذه الأبعاد يقررها في أغلب الأحوال صناع القرار من سياسيين وإداريين، في مختلف نظم التخطيط السائدة في معظم دول العالم، الأمر الذي يؤدي إلى مشكلات وآثار بيئية متباينة في أنواعها ودرجات خطورتها.

ومما سبق يمكن القول أن الاقتصار على الجوانب البيئية فقط عند مناقشة مفهوم التنمية المستدامة يعد انتقاصا من مقاصد هذا المفهوم، فسياسات واستراتيجيات التنمية المطبقة في كثير من دول العالم تستغل الموارد الطبيعية بشكل مفرط يصل حد الاستنزاف، وهو ما يقود في حالات كثيرة إلى فشل عملية التنمية نفسها، فلذلك وجب معالجة المشاكل البيئية من خلال منظور شامل للأسباب الاقتصادية والاجتماعية المسببة للفقر واللامساواة في مختلف مناطق العالم[2].

علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة:

هناك علاقة ذات دلالة وإيجابية عالية بين العناصر المختلفة للحوكمة وبين تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، وفي الواقع يمكن استنتاج أن التنمية المستدامة والحوكمة وجهان لعملة واحدة، فالعلاقة المتبادلة بين هذين المجالين مهمة للغاية، وبالتالي، فيمكننا القول أنه لا يمكن تحقيق أي منهما دون الآخر، حيث أصبحت الحوكمة بما تتضمنه من أبعاد متعددة شرطا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة[3]. وفي سياق التنمية المستدامة، تعتبر الحوكمة أداة توجيهية أساسية لا غنى عنها، حيث أننا نتحدث عن الحوكمة من أجل الاستدامة عندما

[1] - Steve W.J.Kozlowski and Linda G.Hill, Towards planning for Sustainable Development: A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET Method), (Sydney, Ashgate publications, 1998). P.11.

[2] - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مرجع سابق، ص ص 28 – 29.

[3] - بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل. (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009)، ص 324

المجلد (14)؛ العدد (1)؛ مارس 2025؛ ص-ص 261 - 279

ينطوي صنع السياسات وتنفيذها على تفاعلات معقدة بين الدولة والمجتمع والتي تهدف إلى تحقيق مستقبل أكثر استدامة[1].

وتهدف التنمية المستدامة إلى أن يكون النظام الاجتماعي مبينا على العدالة، حيث يسمح النظام بتحقيق بعد "المشاركة" من خلال توسيع مشاركة المواطنين في العملية السياسية والتنموية، وتحقيق بعد "التمكين" من خال تنويع وتوسيع خياراتهم وإمكاناتهم في تحسين نوعية حياتهم، إضافة إلى "التوزيع العادل" من خلال حصولهم على الحقوق بالتساوي والمتمثلة على سبيل المثال في التعليم والدخل والخدمات الصحية، ناهيك عن بعد "الاستدامة" المتمثل فب القدرة على تلبية حاجيات الأجيال الحالية مع ضمان حقوق الأجيال القادمة، وضمان الحق في الحياة، وبذلك تتحقق التنمية المستدامة العادلة، وبالتالي هذه الشروط لا يمكن تحقيقها إلا في ظل الحكم الرشيد في التطبيق والممارسة لضمان النتائج بطريقة عادلة ومنصفة وشفافة تضمن حقوق المواطنين[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى المقصود بالاستدامة هنا ليس الاستمرارية بل تعني نتائج الاستمرارية المتطورة، حيث أن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" في تقرير التنمية البشرية لسنة 1997، اعتبر أن الاستدامة عنصر من عناصر الحوكمة وإدامة التنمية الشاملة، وأن الحوكمة هي عنصر فعال لتحقيق التنمية المستدامة، كما اعتبر أن العلاقة بين الحوكمة والتنمية الشاملة تتجلى في ثلاثة جوانب مختلفة[3]:

- وطنية: تشمل الريف والحضر وجميع الطبقات الاجتماعية.
- عالمية: أي التوزيع العادل للثروات بين الدول الغنية والفقيرة، وإقامة علاقات بينها مبنية على القواعد القانونية والاحترام المتبادل.
- زمنية: أي مراعاة حقوق الأجيال اللاحقة.

---

[1] - James Meadowcroft, "Who is in charge here? Governance for sustainable development in a complex world". Journal of Environmental Policy & Planning. Policy Plan. Vol 9, No 3-4, (2007), pp 299-314.

[2]- محمد غربي، "الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية". مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،2011)، ص 324

[3] - بشرى قطوش وفضيلة جنوحات، " دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية". مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، (الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي)، 2018، ص 99.

أبعاد حوكمة الاستدامة الفعالة:

كما أشرنا من قبل، تعتمد الحوكمة بشكل أساسي على مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المشاركة، وفي السياق المحدد لحوكمة الاستدامة تم التأكيد مرارًا وتكرارًا على أهمية المشاركة في صنع السياسات وتنفيذها من قبل العلماء والممارسين، ويمكن أن يسفر إدراج جهات فاعلة مختلفة، على سبيل المثال في صياغة مقترحات السياسة، عن نتائج أكثر فعالية على أساس التعلم المتبادل وزيادة الشرعية وتجميع الموارد[1].

ومن أجل ضمان حوكمة الاستدامة الفعالة واستغلال أوجه التضافر المحتملة، يبدو أنه من الضروري تنسيق التدابير على مختلف مستويات الحوكمة وبين السياسات المتفاعلة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بأهداف الاستدامة المعقدة والمترابطة، بحيث يمكن أن يساهم اتساق السياسات في تقليل المفاضلات بين السياسات القطاعية المختلفة وبالتالي يؤدي إلى تنفيذ أكثر فعالية، كما يجب تقييم التدابير المنسقة بانتظام من حيث الفعالية، وإذا لزم الأمر، يتم تعديلها وفقًا للبيئة المتغيرة[2].

يمكن أن تكون ترتيبات الحوكمة التكيفية هذه حاسمة عند التعامل مع مشاكل الاستدامة عالية الديناميكية وطويلة الأجل، وهذا بدوره يتطلب انعكاسية للمؤسسات والإجراءات، وهي خاصية حكم تبدو في كثير من الأحيان أنها تتعارض مع مناهج حل المشكلات العقلانية التقليدية. فالعديد من الدراسات تشير إلى الآثار الإيجابية للمؤسسات الديمقراطية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن جودة البيئة، ومع ذلك، وفيما يتعلق بالتطورات في الكثير من الدول النامية، فهناك نقاش متزايد حول المفاضلات المحتملة بين المؤسسات الديمقراطية والحكم الفعال (المستدام)[3]. وبالتالي، من المهم تقييم ما إذا كانت

[1] - Jens Newig et al, "The environmental performance of participatory and collaborative governance: a framework of causal mechanisms". Policy Studies Journal. Vol 46, No 02, (2018), pp 269-297.

[2] - Joachim Monkelbaan, Governance for the Sustainable Development Goals. Exploring and Integrative Framework of Theories, Tools and Competencies. Springer, Singapore, (2019), pp 36- 41.

[3] - Nicholas Charron, Victor Lapuente, "Does democracy produce quality of government?". European Journal of Political Research. Vol 49, Issue 9, (2010), pp 443-470.

المجلد (14)؛ العدد (1)؛ مارس 2025؛ ص-ص 261 - 279

المؤسسات الديمقراطية، أي حق الانتخاب والانتخابات المنتظمة والحقوق المدنية والحريات السياسية وكذلك سيادة القانون، ترتبط بشكل إيجابي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسيتم التطرق إلى هذه الجوانب الأربعة المركزية للحوكمة من أجل التنمية المستدامة، المشاركة، واتساق السياسات، والانعكاسية والتكيف، والمؤسسات الديمقراطية، بمزيد من التفصيل.

المشاركة:

تشير أبحاث الحوكمة، بالإشارة إلى الأسس النظرية المتنوعة (مثل نظرية شبكة السياسة أو النظرية المؤسسية أو نظرية المنظمة)، إلى أنه - في ضوء التدهور المزعوم لقدرة الحكومة على توجيه التنمية المجتمعية بشكل فعال- هناك حاجة إلى فاعلين اجتماعيين آخرين لملء الفراغ الناشئ[1]. حيث جادل الباحثون بأن المشاكل المعقدة على وجه الخصوص، مثل التحديات التي تطرحها أهداف التنمية المستدامة المترابطة، تتطلب التمثيل ومشاركة أصحاب المصلحة بسبب المصالح المختلفة والمفاضلات المحتملة[2].

في مناهج الحوكمة التعاونية، يُعد إضفاء الطابع المؤسسي على تفاعلات الجهات الفاعلة بين الدول أمرا مهما بشكل خاص لبناء الثقة والتفاهم المشترك، فضلاً عن زيادة التزام الجهات الفاعلة بالتعاون[3]، حيث يمكن القول أن زيادة مشاركة أصحاب المصلحة ستُسهم في توليد المعرفة وبناء توافق الآراء، وأن اتخاذ القرار الشامل وقبول السياسات سيتم تيسيرهما من خلال تبادل المعرفة والقيم والموارد المحددة[4]، ومن المتوقع أن تؤدي المشاركة إلى درجة

[1] - B. Guy Peters, Institutional theory. In: Bevir, M. (Ed.), The SAGE Handbook of Governance. (London: Sage Publications, Ltd , 2011), pp 78-90.

[2] - Louis Meuleman, Ingeborg Niestroy, "Common but differentiated governance: a metagovernance approach to make the SDGs work". Sustainability Science Journal, Vol 7, (2015), pp 12295-12321.

[3] - Chris Ansell, Alison Gash, "Collaborative governance in theory and practice". Journal of Public Administration Research and Theory, Vol 18, No 4, (2008), pp 543-571.

[4] - Jens Newig et al, Op. Cit.

أعلى من النتائج المستدامة والمبتكرة، وبالتالي، أن تكون المستويات الأعلى من المشاركة مرتبطة بشكل إيجابي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة[1].

وللتوضيح المفاهيمي، فالمشاركة في هذه المقالة لا تشير إلى التمثيل السياسي أو حق المواطنين في المشاركة في الانتخابات (هذه الجوانب تشكل جزءًا من مفهوم المؤسسات الديمقراطية التي سيتم التطرق إليه لاحقا)، بدلاً من ذلك، يشير مفهوم المشاركة هنا إلى أن "المشاركة في الأنشطة الحاكمة ليست فقط مسألة المشاركة بشكل غير مباشر في الشؤون الحكومية (عن طريق التصويت والتمثيل وما إلى ذلك) ولكن أيضًا من خلال المشاركة الموسعة في أشكال صنع السياسات"[2].

اتساق السياسات:

من منظور السياسات المعياري على وجه الخصوص، شدد الكثيرون على أهمية اتساق السياسات وتنسيقها من أجل تحقيق التنمية المستدامة[3]، ففي خطة عام 2030 نفسها، حددت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة "التماسك السياسي والمؤسسي" كوسيلة مهمة للتنفيذ[4].

وتماشياً مع نهج الحكم الرشيد، نشرت لجنة المجتمعات الأوروبية (2001) ورقة بيضاء تدعو إلى أجندة حوكمة معيارية تتألف من مبادئ الانفتاح والمشاركة والمساءلة والفعالية والاتساق، وإدراكا منها على قدم المساواة لأهمية تماسك السياسات، نشرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) "إطارا لاتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة"، والذي سيساعد صانعي السياسات على تكييف الترتيبات والعمليات المؤسسية

[1] - Hubert Heinelt, Achieving sustainable and innovative policies through participatory governance in a multi-level context: theoretical issues. In: Heinelt, H., Getimis, P., Kafkalas, G., Smith, R., Swyngedouw, E. (Eds.), Participatory Governance in Multi-Level Context. Concepts and Experience. (Germany: Leske þ Budrich, Opladen, 2002), p 17.

[2] - Ibid, p23.

[3] - Louis Meuleman, Ingeborg Niestroy, Op. Cit.

[4] - "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الأمم المتحدة ، قرار الجمعية العامة 1/70، 25 سبتمبر 2015.

المجلد (14)؛ العدد (1)؛ مارس 2025؛ ص-ص 261 - 279

من أجل زيادة الاتساق في تصميم السياسات والتنفيذ[1]، وقد ظهر "اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة" (PCSD) كمفهوم بارز في المناقشات الدائرة حول التنمية وفعالية المعونة، ومؤخراً أيضاً التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه، إلا أنه يمكن فهم اتساق السياسات من أجل التنمية (المستدامة) على أنه ينطوي على "التعزيز المنهجي لإجراءات السياسة المتعاضدة عبر الإدارات والوكالات الحكومية التي تخلق أوجه تضافر لتحقيق الهدف المحدد"[2]. فنظرا للترابط بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، يقول العلماء بأن هناك حاجة إلى نهج متكامل ومتماسك للتعامل بفعالية مع القضايا المعقدة المطروحة[3]، وتؤكد نظرية شبكة السياسة بشكل خاص أن التنسيق - جزء أساسي من اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة(PCSD)- هو مكون مركزي للحوكمة لتحقيق هدف مشترك[4].

وتشمل التحديات الرئيسية في هذا الصدد التغلب على العقلية المنعزلة عبر قطاعات السياسة وكذلك توليد التزام سياسي رفيع المستوى وقيادة قوية[5]، حيث يمكن أن تساهم الهياكل والعمليات المؤسسية التي تعزز اتساق السياسات في تقليل المبادلات وتعزيز التضافر بين السياسات الموجهة نحو التنمية المستدامة، من خلال مواءمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما يمكن أن يساعد اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة (PSCD) في تقليل العواقب غير المقصودة ويسمح باتخاذ قرارات أكثر استنارة[6].

---

[1]- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إطار اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة. (باريس: منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، 2016.

[2] - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المبادئ التوجيهية للجنة المساعدة الإنمائية - الحد من الفقر. (باريس: منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،)2001، ص 90.

[3] - Stafford-Smith et al., " Integration: the key to implementing the sustainable development goals". Sustainability Science Journal, Vol 12, (2017), pp 911-919.

[4] - Henrik Enroth, "Policy network theory". In: Bevir, M. (Ed.), The SAGE Handbook of Governance. (London: Sage Publications, Ltd, 2011), pp 19-35.

[5] - Stafford-Smith et al, Op. Cit.

[6] - Joachim Monkelbaan , Op. Cit.

ومع ذلك، لا بد من ملاحظة أن قيمة اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة كأحد أبعاد حوكمة الاستدامة قد اعترض عليها بعض المختصين، حيث يبني النقاد شكوكهم على افتراض أن تماسك السياسة أكبر في مجالات السياسة الأقل تعقيدا، أي تلك التي تتميز بمصالح أقل تباعدًا واستهدافًا أكبر وتركيزًا أقوى على القضايا، فإذا كان هذا صحيحًا، فإن تعقيد وترابط أهداف التنمية المستدامة والغايات سيجعل تماسك السياسة الفعال أمرًا صعبًا للغاية في العديد من الحالات، أو يؤدي إلى جهود تنسيق تستغرق وقتًا طويلاً، علاوة على ذلك، قد لا يمكن تقييم تأثيرات السياسات المتماسكة والمتفاعلة إلا مع التأخير اعتمادًا على حلقة التغذية الراجعة ذات الصلة[1].

فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الاستثمار في التعليم إلى زيادة الإنتاجية، مما قد يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية، ويمكن بعد ذلك استخدام هذه الموارد التي تم جمعها من خلال سياسات ضريبية فعالة في استثمارات جديدة في التعليم، ونظرًا لأن حلقات التغذية الراجعة قد تستغرق بعض الوقت، فقد يتعين أخذ التأخيرات المحتملة في الاعتبار عند تقييم آثار اتساق السياسات[2].

الانعكاسية والتكيف:

أكد العلماء كذلك على أن الحوكمة من أجل التنمية المستدامة تتطلب "وعيًا ذاتيًا حاسمًا"، وقدرة الحكومات والمؤسسات على تعديل المسارات والسلوك الحالي لمواجهة التحديات المعقدة التي تطرحها قضايا الاستدامة الشاملة[3].

متجذرة في النظرية المؤسسية وتناولها بشكل متزايد علماء الاستدامة والحوكمة البيئية، تشير مناهج الحوكمة الانعكاسية إلى أن مراقبة الأداء وإضفاء الطابع المؤسسي على

[1] - Ulrike Zeigermann, "Governing sustainable development through 'policy coherence'? The production and circulation of knowledge in the Eu and the oecd". European Journal of Sustainable Development. Vol 7, No 01, (2018), pp 133-149.
[2] - David Collste, Matteo Pedercini & Sarah Elisabeth Cornel. "Cornell Policy coherence to achieve the SDGs: using integrated simulation models to assess effective policies". Sustainability Science Journal. Vol 12, (2017), pp 921-931.
[3] - James Meadowcroft. "Sustainable development". In: Bevir, M. (Ed.), The SAGE Handbook of Governance.(London: Sage Publications, Ltd, 2011), pp 535-551.

المجلد (14)؛ العدد (1)؛ مارس 2025؛ ص-ص 261 - 279

آليات الإدارة الانعكاسية أمر حيوي في هذا الصدد، ويمكن دعم ذلك من خلال إنشاء آليات جديدة، على سبيل المثال عن طريق وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، أو عن طريق تكييف المؤسسات القائمة والنظام السياسي بشكل عام في السياق المناسب للدولة، والتحول من إصلاح النظام الانتخابي إلى زيادة التثقيف المدني والمشاركة العامة[1].

ويمكن تعريف الحوكمة الانعكاسية بأنها "ترتيبات حوكمة حيث [...] تسمح المؤسسات بالتكيف الانعكاسي للقواعد والإجراءات"[2]، ووفقا لذلك فإن انعكاس المؤسسات والعمليات والاستراتيجيات أمر ضروري للتحكم في مشاكل الاستدامة التي تتميز بطبيعتها الديناميكية وطويلة الأجل والنظامية، وقد قام الباحثان Jan-Peter Voß و DierkBauknecht بتحديد المتطلبات اللازمة التي ينبغي وضعها لجعل الحوكمة الانعكاسية من أجل التنمية المستدامة تعمل، وتشمل هذه توليد المعرفة المتكاملة التي تشمل جهات فاعلة مختلفة من مختلف التخصصات والاستراتيجيات والترتيبات المؤسسية التي يمكن تكييفها وفقًا لتحديات الاستدامة المتغيرة والغامضة، فضلاً عن النظر والتدقيق في الانعكاسات المحتملة طويلة الأجل للاستراتيجيات المختارة[3].

بالإضافة إلى ذلك، يجب تطوير أهداف السياسة والاستراتيجيات بطريقة تكرارية، فوفقًا لهذا المفهوم المعياري والموجه نحو السياسات، فإن الانعكاسية كميزة أساسية لحوكمة الاستدامة "تساعد على التغلب على الجهل الراسخ هيكليًا للمنظمات والمؤسسات المتخصصة فيما يتعلق بالآثار الخارجية لعملياتها الخاصة"[4]، وبالتالي، يمكن لترتيبات الحوكمة الانعكاسية والتكيفية أن تخلق مساحة عامة تعزز التداول وتبادل المعرفة عبر التخصصات بين مختلف الجهات الفاعلة، وبالتالي تسهيل حل مبتكر ومتكامل للمشكلات مع مراعاة أطر المشكلات المختلفة[5]، كما أنه عند التعامل مع النظم الاجتماعية - البيولوجية المعقدة التي تتميز بالتغيرات المستمرة، يمكن أن يساعد تقييم وتكييف الاستراتيجيات والأهداف

[1] - James Meadowcroft. "Sustainable development". Op. Cit.
[2] - Peter H. Feindt, Sabine Weiland, Op. Cit.
[3] - Jan-Peter Voß and Dierk Bauknecht, Op. Cit.
[4] - Peter H. Feindt, Sabine Weiland, Op. Cit.
[5] - Joachim Monkelbaan, Op. Cit.

والمؤسسات في بناء المرونة وبالتالي يؤدي إلى تنمية أكثر استقرارًا واستدامة، وبالتالي، نفترض أن هياكل الحوكمة الانعكاسية والتكيفية تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إنشاء آليات تساعد في التعامل مع الديناميكيات المتأصلة وعدم اليقين والتعقيد المتعلق بمشاكل الاستدامة[1].

ومع ذلك، قد يكون من الضروري اعتبار أن هياكل الإدارة الانعكاسية والتكيفية والتغيير المؤسسي على نطاق أوسع يمكن أن تؤدي إلى عمليات قد تتطلب كميات كبيرة من الموارد والبيانات والوقت[2]، وبالتالي، لا يمكن أن تكون آثار الانعكاسية وتكييف الترتيبات المؤسسية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واضحة للعيان على المدى القصير، بينما ناقشت العديد من الدراسات وضع تصور لنهج الحكم الانعكاسي وتحليلات دراسة الحالة التطبيقية لفحص العمليات الأساسية، لا تزال التحليلات الكمية التي تحقق في علاقتها بالتنمية المستدامة غائبة[3].

المؤسسات الديمقراطية:

غالبًا ما تم طرح مفهوم الحكم الرشيد في المناقشات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويُنظر إلى الحكم الرشيد على نطاق واسع على أنه معياري بقوة، وهو في حد ذاته مفهوم غامض وغير متفق عليه، ويتضمن المفهوم، كما دافع عنه البنك الدولي، "المساءلة والشفافية وسيادة القانون وكفاءة الحكومة وفعاليتها"[4]، وكان يُنظر إليه على أنه عامل حاسم في تنمية أي بلد.

[1] - Brian C. Chaffin , Hannah Gosnell and Barbara Cosens, "A decade of adaptive governance scholarship". Ecology and Society, Vol 19, No 3, (2014), p 56.
[2] - Stefania Munaretto , Giuseppina Siciliano and Margherita E. Turvani, "Integrating adaptive governance and participatory multicriteria methods: a framework for climate adaptation governance". Ecology and Society Journal. Vol 19, No 2, (2014), p 74.
[3] - René Kemp, Jan Rotmans, Derk Loorbach, Assessing the Dutch energy transition policy: how does it deal with dilemmas of managing transitions? Journal of Environmental Policy and Planing, Vol 9, (2007), pp 315-331.
[4] - البنك الدولي، مرجع سابق.

المجلد (14)؛ العدد (1)؛ مارس 2025؛ ص-ص 261 - 279

ويحتل النقاش الدائر حول المؤسسات الديمقراطية مكانة بارزة بشكل خاص في نقاش الحكم الرشيد، وتتأثر المؤسسات بالاقتصاد المؤسسي الجديد، وتُفهم على أنها "قواعد اللعبة" غير الرسمية والرسمية، فالوظائف الأساسية المنسوبة إلى المؤسسات هي تسهيل العمل الجماعي وخفض تكاليف المعاملات[1]، وعلاوة على ذلك يشير بعض الباحثين إلى أنه ليس مجرد إنشاء المؤسسات هو الذي يهم التنمية، ولكن تصورات الجمهور حول مصداقيتها[2].

وتختلف تعريفات المؤسسات الديمقراطية بين العلماء، ولكن يتفق الكثيرون على أن حرية التعبير، والانتخابات الحرة والنزيهة والشاملة، وسيادة القانون، والتشريعات الفعالة، والضوابط والتوازنات، والمعلومات البديلة، واحترام الحريات المدنية وحقوق الإنسان، والقضاء المستقل تنتمي إلى هذه الفئة، حيث توفر النظرية الديمقراطية رؤى قيمة فيما يتعلق بالعلاقة بين المؤسسات الديمقراطية والتنمية[3].

ومن منظور معياري، "يجب أن يقوم الحكم الشرعي على إرادة الشعب، كما يتم التعبير عنها من خلال مؤسسات الديمقراطية الليبرالية"، ووفقًا لنظرية الناخب الوسيط التي طورها "ميلتزرMeltzer" و"ريتشاردRichard" (1981)، فإن المؤسسات الديمقراطية في شكل امتياز عالمي وانتخابات تعددية منتظمة تنتج نتائج اقتصادية واجتماعية أكثر مساواة بناءا على الضغط الذي يمارسه الناخبون، علاوة على ذلك، مع الأخذ بنظرية التنمية الخاصة بـ "امارتيا سين Sen Amartya"، يُفترض أن القادة يتصرفون بما يتماشى مع المصلحة العامة إذا تم انتخابهم من قبل مواطنين مطلعين يحمّلونهم المسؤولية عن أفعالهم، إذا تم تحديهم في عملية سياسية تنافسية، وإذا خضعوا لسيطرة نظام من الضوابط والتوازنات[4]. وينطبق هذا على التنمية المستدامة بشكل أكثر تحديدًا، كما جادل البعض، لأنه يتضمن "اختيارات حول

[1] - Phyllis Pomerantz, "Development theory". In: Bevir, M. (Ed.), The SAGE Handbook of Governance. (London: Sage Publications, Ltd, 2011), pp 160-178.
[2] - Soren Holmberg, Bo Rothstein, and Naghmeh Nasiritousi, "Quality of government: what you get". Annual Review of Political Science. Vol 12, (2009), pp 135- 161.
[3] - Pippa Norris, Making Democratic Governance Work: How Regimes Shape Prosperity, Welfare and Peace. (New York : Cambridge University Press, 2012), pp 46-52.
[4] - Pippa Norris, Op. Cit, pp 96-121.

القيم الأساسية، وحول تحديد نوع الحياة التي يرغب المواطنون في عيشها، ونوع المجتمع الذي يرغبون في بنائه وتركه للأجيال القادمة"[1].

وفقًا لذلك، يُتوقع أن تعزز المؤسسات الديمقراطية التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة من خلال ضمان المساءلة والشفافية في العملية السياسية، حيث ركزت العديد من الدراسات على دور المؤسسات الديمقراطية في التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص، ولكن قد تكون المؤسسات على نفس القدر من الأهمية للتغلب على مشاكل العمل الجماعي في الأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وعلى الرغم من الخلاف، فقد أظهرت الدراسات التجريبية أن الديمقراطية والحريات المدنية تؤدي إلى نتائج تنمية اقتصادية ومجتمعية أفضل[2].

كما أظهرت المزيد من الأبحاث أن الحريات المدنية تزيد من المساواة ودخل الناس، وأن البلدان ذات الحريات المدنية والحريات السياسية الأكبر تظهر مستويات أعلى من الجودة البيئية، كما زُعم أن الديمقراطية تترجم بشكل أفضل النمو الاقتصادي إلى استهلاك سعرات حرارية عالية الجودة مقارنة بالأنظمة الاستبدادية والأنظمة الهجينة وتنتج التزامًا بيئيًا أعلى[3]، كما تم التركيز بشكل خاص فيما يتعلق بالمؤسسات الديمقراطية على الفساد، مع وجود أدلة تجريبية تدعم الادعاءات القائلة بأنه يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي والنتائج الصحية والإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية والأداء البيئي.

خاتمة:

هدفت هذه المقالة إلى المساهمة في محاولة فهم أوضح لحوكمة الاستدامة من خلال تقييم العلاقة بين الجوانب المختلفة للحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، فمنذ صياغة خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة على وجه

[1] - James Meadowcroft. "Sustainable development". Op. Cit.
[2] - Aart Kraay, “When is growth pro-poor? Cross-country evidence”. IMF Working Papers, 04, (Washington, D.C : International Monetary Fund. 2014), p 1.
[3] - Shouro Dasgupta, Enrica De Cian, "The influence of institutions, governance, and public opinion on the environment: synthesized findings from applied econometrics studies". Energy Research and Social Science, Vol 43, (2018), pp 77-95.

المجلد (14)؛ العدد (1)؛ مارس 2025؛ ص-ص 261 - 279

الخصوص، اكتسبت أهمية الحوكمة من أجل التنمية المستدامة اهتمامًا كبيرًا في مجال البحث والنقاش العام، في حين تم وصف كلا المفهومين بتعريفات غامضة ومبهمة في الغالب، فإن ظهور أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر قد وفر إطارًا متفقًا عليه دوليًا لقياس التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، حيث توصلت الورقة إلى أن الجوانب المختلفة للحوكمة والمتمثلة أساسا في المشاركة، واتساق السياسات، والانعكاسية، والتكيف، والمؤسسات الديمقراطية تلعب دورا مهما وأساسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال مشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تطبيق تلك الجوانب حسب خصوصية كل مجتمع، ومشاركة جميع الفاعلين في صوغ سياسات تنموية فعالة من أجل تحقيق تنمية شاملة مستدامة. وأخيرا يمكن القول أن هذه الورقة تهدف إضافة إلى ما سبق إلى تشجيع البحث المستقبلي عن كثب في الجوانب المختلفة للحوكمة وعلاقتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، عن طريق إجراء دراسات مقارنة نوعية من شأنها أن تسهم في زيادة تطوير مفهوم حوكمة الاستدامة وأهميتها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل أكثر تحديدًا.